

الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي
Russo-Ukrainian war and impacts □
on European energy security

عبد السلام سايغي*، جامعة عباس لغرور – خنشلة،
مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية
saighi.abdessalam@univ-khenchela.dz

سميرة نصري، جامعة محمد خيضر – بسكرة
samira.nasri@univ-biskra.dz

تاريخ القبول: 2024/05/14

تاريخ الاستلام: 2024/04/15

ملخص:

تهدف دراسة الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي إلى معالجة إشكالية ترتبط بشكل وثيق بمفهوم الأمن وتركز على بعده الطاقوي الذي يعد من أهم المفاصل المحورية التي تساهم في تشكيل المفهوم الواسع للأمن حيث كان لهذه الحرب تأثير كبير على الأمن الطاقوي الأوروبي، بفعل الارتباطات والتبادلات في مجال الطاقة بين روسيا وأوروبا التي تتم في شق كبير منها عبر الأراضي الأوكرانية خاصة بالنسبة للغاز الروسي، الذي يمثل حصة الأسد في واردات دول الإتحاد الأوروبي، وبذلك فإن أي التوترات التي تشهدها المنطقة تجعل قضية الأمن الطاقوي شأنًا ذو أولوية بالنسبة لصانعي القرار بدول أوروبا، وقد أبرزت الحرب الروسية الأوكرانية هذا الطرح الذي كان له تداعيات متعددة الأبعاد.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية الأوكرانية – التداعيات – الإتحاد الأوروبي – الأمن الطاقوي – الغاز الطبيعي.

Abstract:

The study of the Russian-Ukrainian war and its impacts on European energy security aims to argue a problematic closely linked to security concept and focuses on its energy dimension, which is one of the most important pivotal joints that contribute to shaping the security concept, as this war had a major impact on European energy security, due to the Russo-European connections and exchanges in energy field, a large part of which takes place through Ukrainian territory, especially with regard to Russian gas, which represents the largest share of imports in European Union countries. Thus, any tensions in the region classify energy security as a priority issue in European decision-makers agenda, and it has The Russo-Ukrainian war highlighted this context, which had multidimensional impacts.

Keywords: Russian Ukrainian war, Impacts, European Union, Energy security Natural Gas. □

مقدمة:

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت يوم 24 فبراير من سنة 2022 أحد التحولات الجوهرية في مسار العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وشكلت محطة مستحدثة في تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية منذ إنهيّار الإتحاد السوفياتي، أي منذ أن أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة سنة 1991، هذا الواقع فرضته الحساسات الجيوبوليتيكية والارتباط الوثيق بين أوكرانيا ومصالح روسيا وتوجهاتها الإستراتيجية في ظل التنافس الدولي مع الدول الغربية التي تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي، من خلال مختلف الآليات التي تعمل من خلالها ويقصد بذلك تكثيف الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو الذي تسعى من خلاله الدول الغربية إلى التوسع شرقا وتقويض النفوذ الروسي.

لقد أبرز نشوب هذه الحرب قضية محورية تنضوي ضمن العلاقات الروسية الأوروبية، وهي الأمن الطاقوي وتأثره بالتحويلات التي تطرأ على العلاقات الروسية الأوكرانية، ويتضح ذلك من خلال ردود الفعل والاستجابة التي تتخذها الأطراف سواء روسيا أو أوكرانيا أو دول الإتحاد الأوروبي.

ومن هذا المنطلق نسعى للإجابة على الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، المحور الأول يتضمن ضبط المفاهيم وإبراز العلاقة الجدلية بين مفهومي الحرب والأمن الطاقوي، أما المحور الثاني فداعي الحرب الروسية الأوكرانية وأسبابها وأهم آثارها على العلاقات الدولية، وفي حين خصص المحور الثالث لإبراز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي مع التفصيل في ميدان الغاز، وكيف تم التعاطي مع هذا الواقع من قبل دول الإتحاد الأوروبي.

المحور الأول: جدلية العلاقة بين الحرب والأمن الطاقوي

تمثل الحرب مفهوما مضادا للسلم الذي يبرز في شق منه إلى حالة اللأمن، لكن ما هو تفسير هذا الطرح من ناحية الأمن الطاقوي وما هي علاقته بالحرب.

1. مفهوم الحرب:

يعد من أهم المفاهيم المحورية في حقل العلاقات الدولية، والذي شكل موضوع للدراسة لدى الكثير من الباحثين والأكاديميين ونال اهتمام صنّاع القرار السياسي الخارجي، وقد تطور مفهوم الحرب على مر العصور وأخذ أبعادا وأشكالا ونماذجا جديدة وفقا للأساليب والوسائل المنتهجة.

يعتمد القانون الدولي في تعريفه للحرب على أنها نزاع بين وحدات ذات سيادة، حيث يستتبط من هذا المفهوم أن الحرب تتم بين وحدات رسمية وسلطات عليا تتمثل في الدول (Dennen, 2005) وعرفها كارل فون كلاوزفيتش Carl Von CLAUZWITZ على أنها: " فعل عنيف يهدف إلى إجبار الخصم على تحقيق

إرادتنا" (Howard and Paret, 1976, p. 75) كما أبرز من خلال ذلك "أن الحرب هي استمرار السياسة بطرق أخرى" (Howard and Paret, p. 28). من خلال ما سبق من تعريفات، يمكن أن نعرف الحرب بأنها مواجهة مسلحة بين وحدتان سياسيتان أو أكثر تستخدم فيها القوة بأساليب معينة ولأهداف محددة قد تكون سياسية، اقتصادية، إستراتيجية.

2. الحرب في سياق المداخل النظرية في العلاقات الدولية:

تهتم نظريات العلاقات الدولية بدراسة الحرب كموضوع محوري في تفسير ديناميكية العلاقات الدولية، حيث تتباين أفكار المنظرين ضمن مختلف المدارس النظرية، فالنسبة للنظرية الواقعية سواء تقليدية، بنيوية أو هجومية فإنها تتفق على أن النظام الدولي يتميز بالفوضى وفي خضم ذلك تسعى الدول إلى تحقيق إحتياجاتها الأمنية والدفاعية من أجل الحفاظ على بقائها ووجودها، وبالتالي يصبح المحرك الأساسي لتحقيق استعمال القوة كما أن مظاهر هذا السعي تبرز من خلال عمليات الغزو، الاستيلاء على الأراضي، الخطأ في الإدراك والحسابات، الدوافع القومية والتوسع الإقتصادي كانت سببا رئيسيا في اندلاع الحروب، حيث ان العلاقات الدولية في نظرهم هي صراع القوة أو في سبيلها. (أبوزيد، 2017، الصفحات، 21-23).

أما بالنسبة للمدرسة الليبرالية فإنها ترى بأن الحرب ليست سمة غريزية متأصلة في الإنسان وبالتالي يمكن تجنب اندلاع الحروب، وإنما هي نتاج المؤسسات السياسية غير المتكاملة التي تحاول الحضارات المتقدمة القضاء عليها. (أبوزيد، ص. 26).

في حين ترى المدرسة النقدية أن الحرب والمخاطر والتهديدات التي تنتجها تمثل نتائج للبيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الدولية كما أنها نتاج للبيئة الطبيعية والنفسية للبشر والقادة، ولا يمكن أن تخرج عن هذا النطاق. (أبوزيد، 2018، ص. 26).



3. مفهوم الأمن الطاقوي:

يعتبر مفهوم الأمن الطاقوي أحد المفاهيم التي برزت بشكل لافت في فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد التحول الذي أعاد صياغة مفهوم الأمن، كما أن تزايد الاهتمام بالمواد الطاقوية التي أصبحت تمثل بشكل مستمر المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول، وصاحب ذلك التركيز على تأمين الإمدادات، والسعي للخروج من التبعية للفاعلين مصدري موارد الطاقة، مع صياغة أطر السياسات الطاقوية لمختلف القوى الكبرى، وبذلك أصبح مفهوم الأمن الطاقوي من بين مرتكزات الدراسات الدولية التي تعتمد على تحليل وفهم سلوك الفاعلين الدوليين لبلوغ أهداف الأمن الطاقوي.

فقد تم تعريفه على أنه تلك الحالة التي يكون للدولة وفاعليها القدرة على الوصول إلى الموارد الطاقوية مع ضمان استمرارية الخدمات المتعلقة بها. (Barton, 2004, p. 78).

وما دامت الطاقة هي المحرك الأساسي للبنى التحتية للاقتصاد (النقل، الصناعات البيتروكيميائية، توليد الطاقة الكهربائية، تشغيل المحركات...) فضلا عن استعمالاتها في مختلف المجالات المتعلقة بمعيشة الفرد فهي تحتل أهمية لدى صناع القرار، وبالتالي يصبح تأمينها من بين الأولويات في السياسات العمومية الخاصة بكل دولة.

ومتلما هو الحال بالنسبة لمفهوم الحرب فالأمن الطاقوي لم يتم الإتفاق على تعريف موحد حوله، نظرا لارتباطه بنظرة كل دولة وكل وحدة سياسية لأنها الطاقوي، من خلال أهدافها ووسائل تحقيقه، لكن نركز على التعريف الآتي والذي يضم أهم متغيرات الأمن الطاقوي: فمفهوم الأمن الطاقوي هو حصول الدولة على موارد الطاقة المختلفة التي تضمن الاستخدام المتعدد (منزلي، صناعي، تجاري، خدماتي) بأسعار تنافسية وبصفة موثوق بها أي تموين مستمر مع استقرار الإمداد واستمراره مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إلحاق الضرر بالبيئة. من خلال التعاريف السابقة يركز الأمن الطاقوي على العناصر الآتية (Dasseleer, 2009, p 119):

- إدارة الطلب والحصول على المواد الطاقوية بأسعار تنافسية.

- تنويع مصادر الإمداد.
- تحقيق الإنتاج الذاتي والاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية.
- الاستثمار في قطاع الطاقة داخل وخارج الحدود الوطنية.
- تعزيز العمل بالآليات الخاصة بتجسيد الانتقال الطاقوي بالاعتماد أكثر على الطاقات المتجددة.

لقد تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بتنامي التنافس الدولي في المجال الإقتصادي، وأصبحت القوى الدولية تعمل على تعظيم مكاسبها من خلال انتهاز سياسات تركز على ضمان التموين بالطاقات التقليدية (الفحم، النفط، الغاز الطبيعي) وتقلص العمل بالطاقة النووية نظرا للخطورة التي تشكلها، مثلما حدث بفوكوشيما باليابان سنة 2011، وما شهدته فيما بعد أسواق الطاقة (موقع بي بي سي العربي، <https://bit.ly/4bydnQN>).

وتبرز الدراسات ومختلف التقارير التي قامت بها المنظمات الدولية المتخصصة ومراكز الدراسات والشركات الطاقوية الكبرى أن يتم تسجيل تزايد مستمر للطلب العالمي على الطاقة وهو ما يثبت اشتداد التنافس والسعي لتحقيق مستويات إيجابية من النمو، وفي هذا المسار تجد الدول نفسها تعمل على تأمين إمداداتها وحصولها على الطاقة من خلال مختلف السياسات الطاقوية وكذا الجهود الدبلوماسية والبعثات التي تجسدها لتوسيع تجارتها سواء بصفتها دولا مستوردة أو مصدرة وهذا يتم عبر مختلف الأسواق العالمية للطاقة.

يمثل الأمن الطاقوي تحديا خاصة بالنسبة للدول التي لا تمتلك إمكانيات مهمة في مجال الطاقة ولا تحوز على احتياطات من الطاقة تعزز إنتاجها المحلي، مما يجعلها تسعى إلى توسيع نطاق البحث خارج حدودها الإقليمية، ضمن شبكة إمداد تتوافق وسياساتها، والتي عادة لا يمكن أن تكون ضمن إرادتها، بل تخضع لاعتبارات سياسية، جيوبوليتيكية واقتصادية، وهنا تتحدد أبعاد الأمن الطاقوي للدولة (أ) لاستقلاليتها النسبية في إنتاج الطاقة محليا مع مراعاة المتطلبات البيئية وكذا وفقا لمدى ارتباطاتها مع الدولة (ب) من ناحية طبيعة العلاقات السياسية فيما بينها، ترابط المصالح، الميزة التفاضلية، التقارب الجغرافي والتاريخي والحضاري، المصالح ذات الاهتمام المشترك، فرص التعاون.

لا يمكن الحديث عن الأمن الطاقوي بعيدا عن العوامل التي تم ذكرها سابقا، لأنها تعتبر مرجعا لصناع القرار السياسي الخارجي الذين يمثلون توليفة من العوامل الذاتية والموضوعية التي يمكن أن تؤثر في عملية تحقيق الأمن الطاقوي وفقا للمتغيرات الواردة بتعريفه.

كما أنه في جميع الأحوال لا يمكن لأي وحدة سياسية أن تدرك أمنها الطاقوي بشكل كلي للأسباب الآتية:

- أسواق الطاقة تخضع لقانون العرض والطلب التي تسيرو وفقا لمسار متغير.
- مسارات إمدادات الطاقة العالمية أغلبها تمر أغلبها ضمن بؤر التوتر حيث من المثالي أن نجزم باستقرار الأوضاع الدولية على مستوى محاور إمداد الطاقة، فتاريخيا دوما تمثل شبكة التمويل فضاء للصراع أو التوتر (مراكز احتياطات النفط بالشرق الأوسط - خطوط أنابيب الغاز جنوب أوروبا) وبالتالي فإن إدراك الدول بهذا الرهان يجعلها في ريب من مدى استقرار الوضع واستمرار تدفق الموارد الطاقوية إلى أسواقها الداخلية.
- الدول المصدرة والدول المستوردة عادة ما تجد نفسها في حلقة من التنافس، ويغلب عليها السعي إلى تحقيق المكاسب على حساب الآخر، كما نجد أن الدول المصدرة تسعى إلى زيادة الإنتاج لرفع حصة التصدير، في حين تعمل الدول المستوردة على الاستيراد مع توجهها إلى تقليل التبعية للمصدرين وتنويع مصادر التوريد، وسعيها إلى تقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية من أجل الاستجابة للالتزامات البيئية وتحقيق عملية الانتقال الطاقوي الذي يعتبر السبيل الأمثل والناجع في جوانبه السياسية، الإقتصادية والبيئية، وهذا الطرح يبرز الوجه الحقيقي لمفهوم الطاقوي فهو لا ينطبق على الدول التي تفتقر إلى الموارد الطاقوية فقط، بل يخص كذلك حتى الدول المصدرة والتي عادة ما تعتمد بشكل كبير على مواردها الطاقوية في اقتصاداتها وهو ما يمكن ان يجعلها حبيسة هذه الإمكانيات على المدى الطويل.

4. الارتباط بين الحرب والأمن الطاقوي

تشكل العلاقة بين الحرب والأمن الطاقوي على أساس الروابط التي تحكم كلا المفهومين، حيث يمكن للحرب ان تكون أداة لتحقيق الأمن الطاقوي من خلال العمليات العسكرية التي تستهدف السيطرة على الموارد الطاقوية، أو من خلال السيطرة على مجالات حيوية تتضمن مرور أنابيب النفط والغاز على سبيل المثال لا الحصر حرب الخليج الأولى في عام 1990 كانت تتعلق بالنزاع حول النفط في الكويت والعراق ومثلما هو الحال للحرب الروسية الشيشانية التي اندلعت سنة 1994 والتي سعت روسيا من خلال قواتها العسكرية إلى تأمين الإمداد الطاقوي عبر الأنابيب المارة نحو أوروبا، كما كان من دوافع حرب أكتوبر 1973 تأمين إمدادات النفط بسبب الحظر الذي أقرته الدول المصدرة للنفط، كما يمكن أن ترتبط الحرب بسلوك دولة ما عندما تعمل على تأمين مواردها الطاقوية.

من هذا المنظور يمكن أن تمثل الحرب أداة لدعم الأمن الطاقوي، كما يمكن أن يستخدم مفهوم الأمن الطاقوي كدافع لعمل عسكري أو لإنشاء تحالف أو تكتل يستهدف التقليل من الخسائر الناجمة المحتملة التي يمكن أن تحدث بفعل العمل بشكل منفرد.

منذ مطلع القرن العشرين وإلى غاية اليوم، لازال التوجه نحو الصراع على الطاقة قائماً، حيث منذ اكتشاف النفط والغاز الطبيعي وبعد تأكيد جدواهما الإقتصادية أصبحا يمثلان هدف لأطماع القوى الكبرى التي تعتمد في سياستها الخارجية على التوسع من أجل ضمان السيطرة على موارد الطاقة، وأصبحت مواقع تواجد الاحتياطات من النفط والغاز تمثل مجالاً حيويًا للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، دول أوروبا الغربية، روسيا، الصين...

ونظراً للتباين في إستراتيجية كل دولة وفقاً للوسائل التي تعتمدها والأهداف التي سطرته، فإنه يختلف مفهوم الأمن الطاقوي لكل منها فالأمن الطاقوي الأوروبي ليس نفسه الأمن الطاقوي الروسي، نظراً لاختلاف في الهدف والوسائل التي رسمت ضمن سياساتها الطاقوية، كما أن ما يحرك دولة قطر لضمان أمنها طاقوي ليس نفسه الدافع الذي يحرك إيطاليا لذلك، الأولى دولة مصدرة ورائدة

في مجال الغاز الطبيعي المسال والثانية من بين أكبر الدول المستوردة للغاز الطبيعي.

ويظهر أيضا التشابك بين مفهومي الحرب والأمن الطاقوي، عندما يتأثر هذا الأخير بمخلفات الحرب التي يمكن أن تدمر البنى التحتية للإنتاج وكذا مسارات الإمدادات مما يؤثر على عملية التوزيع والنقل، الأمر الذي يربك ويؤثر على معدلات الإنتاج، حيث تشكل التهديدات الناتجة عن الحرب رهانا للأمن الطاقوي.

ومن خلال ما سبق فالعلاقة بين الحرب والأمن الطاقوي هي علاقة متشابكة، حيث يمكن أن تمثل الأولى وسيلة والثانية غاية تعتمد على الأولى لتحقيقها كما يمكن أن تكون دافعا خفيا لحدوثها.

المحور الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية وأثارها على العلاقات الدولية

تعتبر الحرب الروسية أحد المحطات الهامة في تاريخ العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، نظرا لعودة منهج استعمال القوة العسكرية المسلحة بين الدول، بل وبوجود دولة بميزان روسيا فإن هذا الأمر يضاعف الاهتمام بهذا الموضوع الذي يتطلب التمعن في دراسته وتحليله من خلال العناصر الآتية:

1. واقع العلاقات الروسية الأوكرانية ضمن السياق الدولي

نركز هنا على العلاقات الروسية الأوكرانية في فترة ما بعد الحرب الباردة أي بعد أن أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة منذ سنة 1991، منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي سابقا.

لقد تميزت العلاقات الروسية الأوكرانية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي بالاحترازية والحذر الشديدين بفعل التداعيات التي خلفتها نهاية الحرب الباردة خاصة على المعسكر الشرقي والذي كانت روسيا محوره حيث تم عزل روسيا جيوسياسيا بعد أنه تبع عملية الانهيار العديد من الأزمات الدولية بأوروبا أو بالفضاء السوفياتي سابقا مما جعل روسيا عاجزة عن إبداء أي ردة فعل، وبالتالي فقد ضعفت علاقاتها مع دويلاتها السابقة خاصة في ظل حكم بوريس يلتسن، لكن مع قدوم فلاديمير بوتين وفكرة العودة إلى الساحة الدولية من باب استرجاع

عظمة روسيا والتي لاقت تأييد داخليا بروسيا ومثلت أوكرانيا بالنسبة لروسيا عاملا جيوبوليتيكا لتفويض إستراتيجيتها في فترة حكم بوتين خاصة أنها تمثل محورا إستراتيجيا يربطها بأوروبا الذي يعبر عن ميراث الإتحاد السوفياتي (Pikulicka-Wilczewska & Sakwa, 131).

ومن جهتها كانت الطبقة الحاكمة بأوكرانيا حذرة من توطيد أي علاقة مع روسيا على خلفية التجربة السوفياتية وتداعياتها ويبرز ذلك من خلال توجهات أوكرانيا خلال تقلد السلطة من قبل الرئيس الأوكراني لونيدي كوشما Leonid KUCHMA الذي كان رئيسا لأوكرانيا لأكثر من عقد من الزمن (1994-2005)، وقد عزز هذا النهج الأوكراني الآثار التاريخية للقمع الروسي للأوكرانيين منذ عهد ستالين، وقد تجسدت مظاهر هذه الهوة في الجانب الثقافي الحضاري من خلال تصنيف الناطقين بالروسية عن البقية. وفي الجانب العسكري والطاقوي كانت العلاقات الشائئة بين روسيا وأوكرانيا تمتاز بالإعتماد المتبادل بين الطرفين فروسيا تعتمد على أوكرانيا لتعزيز ترسانتها العسكرية من خلال تصنيع الاسلحة، وأوكرانيا كانت تعتمد على روسيا في مجال التزويد بالطاقة بأسعار تفضيلية، كما أنها كانت بلد تمر عبره أغلب الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب نحو أوروبا. (Pikulicka-Wilczewska & Sakwa, P 132).

2. كرونولوجيا الأزمات الروسية الأوكرانية:

تبرز حيثيات الأزمات الروسية الأوكرانية قبل اندلاع حرب 2022، من خلال أهم المحطات التاريخية التي شهدت تجاذبات عدة يمكن حصرها فيما يلي (Pikulicka-Wilczewska & Sakwa, pp 131-133):

سنة 1994: إمضاء مذكرة التفاهم بين روسيا وأوكرانيا بوساطة أمريكية، اعترفت فيها روسيا بسيادة أوكرانيا، في مقابل تنازل أوكرانيا عن الأسلحة النووية الواقعة على أراضيها، كما أجرت أوكرانيا ميناء سيفاستوبول لروسيا سنة 1997 لمدة عشرين سنة الذي تستغله روسيا كقاعدة بحرية بجزيرة القرم. سنة 2006: الأزمة الأوكرانية: قطع الإمداد بالأنابيب (إمداد الغاز عبر أوكرانيا).

سنة 2008: الحرب الروسية الجورجية، والاعتراف باستقلال كل من إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

سنة 2009: تم إعادة ضبط العلاقات الروسية الأمريكية مع مجيء باراك أوباما للحكم، وأفرزت معاهدة جديدة للحد من الأسلحة، مع تكرار أزمة الأنابيب للمرة الثانية.

سنة 2011: اندلاع ثورات الربيع العربي وكانت الإطاحة بالقذافي من قبل قوات حلف الناتو رغم حق النقض بمجلس الأمن، والخسائر الجيوستراتيجية والإقتصادية التي تكبدتها روسيا مع تقلص مصالحها بالمنطقة.

سنة 2014: ضم شبه جزيرة القرم من طرف روسيا عقب الثورة الأوكرانية في 2014 التي أطاحت بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش وحكومته الموالي لروسيا، ومثلت فتيل الحرب مع أوكرانيا وبداية بوادرها (موقع الجزيرة للدراسات، <https://bit.ly/4dHzoxH>).

سنة 2019: فوز فولوديمير زيلينسكي بالانتخابات الرئاسية، وسعيه للانضمام إلى حلف الناتو.

3. أسباب الحرب الروسية الأوكرانية

بدأت بوادر الحرب الروسية الأوكرانية بالفعل في عام 2014، عندما غزت روسيا الأراضي الأوكرانية وضمت شبه جزيرة القرم، ونجح الانفصاليون المدعومون من روسيا في شرق أوكرانيا في السيطرة على جزء كبير من منطقة دونباس جنوب شرق أوكرانيا، وحاول الانفصاليون والقوات الروسية إقامة حكم فعلي للأراضي مع إنشاء المناطق الانفصالية في جمهورية دونيتسك ولوهانسك التي يتم العمل على استغلالها جيوسراتيجيا في المستقبل.

سعت روسيا في إطار حربها على أوكرانيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، إلى تحقيق الأهداف التالية (مخيمر، 2023، ص ص 19-20):

- توسع الأراضي الروسية نحو الغرب من خلال السيطرة على إقليم شبه جزيرة القرم التي تمثل موقعا استراتيجيا بالنسبة لها.

- فرض السيطرة الدائمة على قاعدة سيفاستوبول العسكرية، والتي ظلت قاعدة روسية بعد عام 1991 بموجب اتفاقية تأجير من طرف أوكرانيا.
 - تقويض قوى أوكرانيا على المستويين الإقليمي والسياسي.
 - عرقلة مساعي أوكرانيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو.
 - استعراض القوة العسكرية وقدرات الحرب الإلكترونية الروسية.
- لقد باردت روسيا بحربها على أوكرانيا لأنها تدرك بأن انضمام أوكرانيا للناتو والإتحاد الأوروبي، سوف يضعف الأقلية الروسية التي تشكل ما يقارب 17 بالمئة من عدد السكان (Welt, 2021, p. 14) ويقلل من نفوذها الذي تستغله روسيا للهيمنة على أوكرانيا. كما أن التواجد الغربي بأوكرانيا من خلال الاستثمارات الأمريكية والأوروبية الضخمة، قد يمتد تأثيره إلى بيلاروسيا، ويمكن أن يقلل مصداقية النظام الروسي.

حيث يطرح النظام الحاكم في روسيا تصوره الخاص لمسألة الديمقراطية مرتبط بما يسمى في الخطاب الرسمي بالديمقراطية السيادية، التي لا تتفق بطبيعة الحال مع الديمقراطية الليبرالية الغربية وهي الهوية الرسمية للنظام السياسي لبوتين ومن الناحية العملية هي آلية أيديولوجية لإضفاء الشرعية على النظام في الداخل وتحسين صورته في الخارج وتعد الديمقراطية السيادية نموذج يمكن تصديره ونشره في دول الإتحاد السوفياتي السابق (بالخيرات، 2022، ص. 254).

بالنسبة لروسيا فأوكرانيا تمثل مجالاً حيويًا لها، وقد بدأ القلق الروسي يشتد منذ بدأ سنة 2013 عندما نشبت احتجاجات الميدان الأوروبي Euromaidan، كما أن التصريحات المتعددة لفلاديمير بوتين تركز على اعتبار أن ما يحصل مؤامرة وأن العدوان على أوكرانيا يعبر عن شكل من أشكال الدفاع عن النفس (Menkiszak, 2014, p. 4-5).

اعترضت روسيا على استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى توسيع الحلف نحو الشرق خاصة بعرض الفكرة على أوكرانيا وجورجيا التي

تتأخم مباشرة الحدود الروسية، وترفض روسيا السياسة التوسعية للحلف وتعمل جاهدة إلى إفشال كل المخططات التي تعتمدھا الولايات المتحدة الأمريكية لتقليص النفوذ الروسي.

كما أن أحد أسباب قيام الحرب يتمثل في نزعة الإمتداد نحو الشرق للاتحاد الأوروبي، الذي يعمل على توسيع مجال تكتله، ولقد استهل الإتحاد الأوروبي هذا الطرح من خلال إطلاق سياسة الجوار الأوروبية سنة 2003 للدول غير الأعضاء بما فيها دول أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا وتجسدت أكثر ضمن قمة براغ 2009 حيث تعمل ضمن منح تحفيزات وتفضيل في مجال السياسة التجارية البينية والإعفاءات من التأشيرة... إلخ والهدف من ذلك هو تأمين الجهة الشرقية للاتحاد الأوروبي كما اشترطت بروكسل المزيد من الإصلاحات مقابل المزيد من الامتيازات الإقتصادية، وقد اعترضت روسيا على هذه الشراكة التي تمثل في نظرها توسعا للاتحاد نحو الشرق. (Meister; Milan; Kirova; Blockmans, Steven, 2023, p 1).

في هذا السياق الدولي وجدت أوكرانيا نفسها بين مطرقة روسيا التي يغلب عليها النظرة العسكرية الإستراتيجية وسندان أوروبا الأطلسية التي تعمل من أجل توسيع مجال القيم الغربية مدعومة بالتوجهات الأمريكية الأطلسية.

4. تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية:

كان للحرب الروسية الأوكرانية آثارا على المدى البعيد حيث لم تغير بنية الأمن بأوروبا فقط بل كانت لها آثار على الجوانب الجيوبوليتيكية بالعالم تقريبا، لكن ذلك جعل من روسيا تتحسر جغرافيا وإيديولوجيا إذا حفزت هذه الحرب سعي بعض الدول الشمالية للانضمام إلى حلف الناتو مثل فنلندا والسويد، كما أظهرت الحرب التوجه العدواني لروسيا وأن أوروبا لن تسلم من الحرب ومع توسع الحلف شمالا وشرقا يمكن ان يشكل أمرا خطيرا للغاية. (E. Kotoulas & Pusztai, 2022, p. 32).

لقد أثبتت الحرب الروسية الأوكرانية فعالية التحليل الواقعي في العلاقات الدولية، الذي يركز على استعمال القوة كوسيلة وغاية، من أجل البقاء في ظل

فوضوية النظام الدولي، وبالتالي فإن هذا الحدث الدولي البارز أعاد إلى الواجهة سيادة الاتجاه الواقعي الذي يعتبر الحرب كسيرورة وأن فترات السلام ما هي حالات عابرة وهي فترة تحضير للحرب الآتية.

بالنظر إلى الأحداث الحاصلة، يلاحظ عودة سياسات القوة النابغة من الفكر الواقعي الذي يركز على الصراعات الجيوبوليتيكية التي تغلب على المصالح الجيواقتصادية، لأن روسيا كلاعب استراتيجي يجبرها على ضرورة استخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على محورها الجيوبوليتيكي الذي يمتد عبر أوراسيا ويشمل أوكرانيا.

وفضلا عن ذلك فقد تسببت هذه الحرب في أزمات عالمية اقتصادية وسياسية، وخسائر بشرية بلغت 240 ألفا ما بين مدني وعسكري من كلا الطرفين، بالإضافة إلى خسائر مادية بلغت 70٪ من مخزون روسيا من الصواريخ الصالحة للأهداف البرية، و60٪ من دباباتها القتالية، و20٪ من مدفعتها. في حين خسرت أوكرانيا أكثر من 400 دبابة وأكثر من 1500 مركبة قتالية، بحسب تقرير نشره مطلع العام 2023 موقع "أوريكس" المتخصص في شؤون الدفاع (موقع الجزيرة، <https://bit.ly/3K13COz>).

ومن بين التداعيات التي تحتل أهمية في هذا البحث، نركز على تلك المتعلقة بالأمن الطاقوي الأوروبي، والتطرق إلى درجة التأثير وكيف تمت مواجهته من قبل دول الإتحاد الأوروبي.

المحور الثالث: أثر الحرب الأوكرانية الروسية على الأمن الطاقوي الأوروبي

نظرا للارتباطات الجيوسياسية والاقتصادية بين روسيا، أوكرانيا والإتحاد الأوروبي، فقد كان للحرب الروسية الأوكرانية وقع على أوروبا ككل، وبالأخص الدول الأوروبية فإنه يستوجب آثار الحرب على الأمن الطاقوي الأوروبي وما نجى فعالية استجابة دول الإتحاد الأوروبي لذلك.



1. المفهوم الأوروبي للأمن الطاقوي:

حددت الوثائق الصادرة من المفوضية الأوروبية الخاصة باستراتيجية الطاقة ان مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسية وهي على النحو الآتي (نورا عبه جي، 2021، ص ص 10-11):

- إدارة الطلب: معنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان، وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.
- التنوع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها.
- تجنب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقاً من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.
- التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات استراتيجية مع الدول المنتجة الرئيسية التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.

وينبع التصور الأوروبي للأمن الطاقوي من خلال توجهات الدول الأعضاء في الإتحاد والتي يتباين وضعها الطاقوي، فمثلاً النرويج تتجاوز التبعية للغاز الروسي مقارنة بالدول الأوروبية التي ترتفع نسب استهلاكها للطاقة خاصة تلك التي لا تعتمد على نظام تموين متعدد تتأثر بشكل كبير بالتهديدات الأمنية الطاقوية مثل فنلندا سلوفاكيا وبلغاريا وبولندا.

2. تبعية أوروبا للموارد الطاقوية الروسية

لا زالت دول الإتحاد الأوروبي تعتمد على الموارد الطاقوية الروسية بنسب معتبرة ومتفاوتة، ففي سنة 2022 أصبحت تعتمد على 25 بالمئة من النفط من روسيا و40 بالمئة من الغاز الطبيعي و50 بالمئة من الفحم، وهذا رغم تعهداتها بتقليص تبعيةها للطاقة الروسية، حيث يعتبر ذلك أحد نقاط الضعف لديها، كما أن توظيف روسيا لمواردها الطاقوية كوسائل ضغط جعل من الصعوبة التوقف الكلي عن شراء النفط والغاز ووفقاً لتقرير نيويورك تايمز فإن ألمانيا ضاقت من حصة وارداتها من الغاز من روسيا من 35 إلى 55 بالمئة بعد ما محاولة روسيا

ضم جزيرة القرم سنة 2014 في حين تعتمد الدول الأوروبية الأخرى مثل المجر وفرنلندا وبلغاريا على النفط الروسي بنسبة 75 في المائة من نفطها، وتوظف روسيا الغاز الطبيعي في سياستها تجاه الدول الأعضاء في حلف الناتو حيث قطعت الغاز على كل من بولندا وبلغاريا كما يحتمل أن تقوم بنفس الأمر مع فنلندا التي تسعى للانضمام إلى الحلف حيث صرح بوتين أنه سيعيد توجيه صادرات الطاقة الروسية إلى الأسواق الواعدة في الجنوب والشرق ويمكن ستستفيد الهند والصين من هذا الوضع خاصة إن كان السعر مناسباً (Nevitt, 2022, p. 4).

وفي مجال الغاز زادت أوروبا اعتمادها عليه بسبب أطماعها في أسعاره التنافسية حيث يدعم توجهاتها الإقتصادية وبالتالي فإن أي اختلال مثل حالة الحرب الروسية الأوكرانية سيكلف أكثر مما هو متوقع (Dimitrisina, 2022, P.2-4).

تكرس تبعية أوروبا للغاز الروسي من خلال اعتماد موسكو على توظيف الطاقة كسلاح لإبراز قوتها الإقليمية، ومنع دول التي تنتمي إلى الفضاء التابع للاتحاد السوفياتي سابقا من الانضمام إلى المبادرات الغربية ضمن العضوية بحلف الناتو والإتحاد الأوروبيين، حيث تاريخيا استخدمت روسيا ضغوط سياسية واقتصادية على بيلاروسيا وجورجيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومولدوفا وأوكرانيا، حيث تبرز التحركات الروسية كلما كان هناك دافع سياسي لتلك الدول للخروج عن مجال المصالح الروسية، هذا الأمر زاد من مخاوف الدول الأوروبية الشرقية والوسطى وحتى الغربية من النوايا الروسية في ضمان إمدادها بموارد الطاقة، ولقد أخذ هذا الطرح بعدا أمنيا، وأبرز المحطات التي أثرت على تموين أوروبا الغاز الطبيعي اللازمة الأوكرانية سنة 2006 والتي برزت بسبب موالة الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو لأوروبا، حيث ضاعفت شركة غازبروم أسعار الغاز الطبيعي.

في مجال أسعار الطاقة أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع كبير في أسعار أسواق الطاقة بسبب تفاقم التوترات على الحدود الروسية الأوكرانية وبسبب خفض روسيا لإمداداتها من الغاز الطبيعي نحو أوروبا قبل اندلاع العملية العسكرية، والتي قوبلت بعقوبات إقتصادية مكثفة استهدفت معظم القطاعات الروسية، واستمرت الأسعار في الارتفاع بسبب استمرار الحرب حيث يتوقع

الخبراء أن يزداد سعر النفط والغاز نظرا لرغبة المستهلكين في أوروبا لزيادة حصة الاستيراد (عموان وفلاح، 2022، الصفحات 554-555).

إضافة إلى ما سبق هناك بعض العوامل التي يمكن أن يتأثر الأمن الطاقوي الأوروبي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية بسبب العوامل الآتية (M. Godzimirski, 2014, p. 2):

- 50 بالمئة من الغاز يصدر من روسيا إلى أوروبا عبر أوكرانيا.
- هناك بعض الدول يمكن ان تتأثر مباشرة بسبب انقطاع واختلال الإمداد بالغاز وهي فنلندا، سلوفاكيا، بلغاريا، إستونيا، لاتفيا وليتوانيا وقد شهدت أزمات في مجال التمويل بسبب أزمة الغاز سنة 2006، وسنة 2009.

3. تأثير الحرب على مسألة الانتقال الطاقوي:

أصبح الالتزام بمخرجات الجهود الدولية المتعلقة بالبيئة خاصة القمة التي عقدها بغلاسكو COP26، لأن عزل روسيا سوف يؤثر على مفاوضات المناخ المستقبلية، لا سيما إن أسهمت في تدعيم أسواق الصين والهند اللتان تعملان على زيادة النمو الإقتصادي وهو ما يتطلب زيادة الطلب على الطاقة والذي سيفرز تداعيات على البيئة بفعل الانبعاثات لغاز ثاني أوكسيد الكربون، كما أن ذلك سيؤثر على أي جهد لحل الإشكاليات المتعلقة بالمناخ على مستوى الهيئة الأممية، وتحديدًا في إطار عمل مجلس الأمن سوف تعترضها الإرادة الروسية التي لا تدعم فعلا الجهود في هذا المجال حيث صوتت بالنقض في ديسمبر 2021 بخصوص مشروع قرار من طرف إيرلندا والنيجر حول إعلان أن تغير المناخ هو تهديد للسلم (موقع جريدة القدس العربي <https://bit.ly/44GLrHG>).

من جانب آخر لم يعد اللجوء إلى استخدام الطاقة النووية خيارا واقعيا في ظل التهديدات التي تشكلها عملية استغلال هذه النوع من الطاقة (التخلص من نفاياتها، تداعيات حادثة فوكوشيما 2011) فقد قلصت ألمانيا مثلا اعتمادها على الطاقة النووية واتجهت نحو استخدام الفحم والغاز الطبيعي، وهي موارد طاقوية لا تدعم الجهود للبيئية الدولية، كما انها تضعف القوة التفاوضية لألمانيا أمام روسيا.

يشكل الغاز الطبيعي المورد الملائم لعملية الانتقال الطاقوي، فهو الوقود الأحفوري صديق للبيئة كما أنه في ظل عجز الطاقات المتجددة عن تلبية الطلب بنسبة 100 بالمئة بحلول سنة 2040 فإن آفاق الاعتماد على الغاز كبيرة كما أنه لا يمكن الجزم بتحقيق إمداد للكهرباء عن طريق الطاقات المتجددة، حيث ان التوجهات البيئية العالمية التي تركز على اعتماد طاقة نظيفة وبتكاليف أقل تجعل من خصائص الغاز الأكثر عقلانية لتجسيد هذا الطرح وحسب الخبراء في هذا الميدان سيكون الغاز جسر لعملية الانتقال الطاقوي (De León & Cimetta, 2022, p. 99).

ويصرح المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية الدكتور فاتح بيرول Fatih BIROL بأن "الغاز الطبيعي هو أحد الدعائم الأساسية للطاقة العالمية. حيث يحل محل الوقود الملوث أكثر، فإنه يحسن نوعية الهواء ويحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت" (موقع الوكالة الدولية للطاقة <https://bit.ly/3wMfAZo>).

4. استجابة دول الإتحاد الأوروبي لتحديات الأمن الطاقوي:

استهدفت العقوبات الغربية المطبقة على روسيا لإضعاف قدرتها على إنتاج الطاقة خاصة وأن الزبون الأول لمواردها الطاقوية هي أوروبا، مما يدفعها إلى توجيه صادراتها نحو الشرق (الصين، الهند)، وهما فاعلان ليس لديهما نفس الخصائص مثل أوروبا.

إن فرض حظر شامل على النفط والغاز الروسي ستكون له آثار سلبية على أوروبا، حيث في سنة 2021 رفعت ألمانيا وارداتها من الغاز بنسبة 55 بالمئة وإيطاليا 40 بالمئة، وهي الدولتان اللتان تساهمان بأكثر من ثلث ميزانية الإتحاد الأوروبي، ناهيك عما يصاحبه من التأثير بالتزود بالمنتجات الزراعية التي تعد أوكرانيا رائدة في هذا المجال، حتى ان روسيا تملك حصة معتبرة من إنتاج الحبوب على المستوى العالمي. وتحتاج العديد من الدول الأوروبية مثل فنلندا وبلغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر إلى اليورانيوم الروسي لمحطات الطاقة النووية الخاصة بهم. تعيد روساتوم معالجة الوقود النووي الفرنسي المستهلك في روسيا (E. Kotoulas & Pusztai, 2022, p. 34-37).

قام الإتحاد الأوروبي بإنشاء منصة تدعى The Eu Energy Platform في 7 أفريل 2022 تعبر عن عمل أوروبي يهدف إلى تحقيق طاقة أكثر أمانا

واستقراراً، من خلال وضعها كآلية لتجميع الطلب على الغاز بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، والمساعدة في دعم البنية التحتية للغاز وترشيد استهلاكه، وقد قسمت المفوضية الأوروبية العمل ضمن هذا الإطار ضمن فرق (فرقة الجهة الجنوبية الشرقية لأوروبا) وتعمل على تحديد احتياجات والطلب على الغاز بالمنطقة مع إمكانية تقليص الاعتماد على الكهرباء وتحديد خيارات الإمداد بالغاز ، وفرقة العمل وسط شرق أوروبا وتضم 9 دول بما فيها ألمانيا وإيطاليا والهدف من هذا التقسيم هو معالجة القضايا الطاقوية المطروحة حسب كل منطقة ضمن فرق عمل إقليمية .

أدرجت وكالة الطاقة الدولية استغلال الفحم كحل قصير المدى لاستبدال الغاز في توليد الكهرباء، وقررت بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل: النمسا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليونان، هولندا وبولندا تشغيل المحطات القائمة التي تعمل بالفحم، لزيادة إنتاجها مع إعادة فتح المحطات التي كانت مغلقة سابقاً مع أخذها بعين الاعتبار التغيرات المناخية وتعتبر هذه المبادرات السياسية ضرورية لضمان أمن الطاقة على المدى القصير، على الرغم من أنها لا تتماشى مع أجندة المناخ الدولية وتأتي هذه التوجهات من أجل استبدال الغاز الروسي بمصادر أخرى، لكن من الصعب الإقرار بذلك بسبب الخصائص البيئية للغاز عكس الفحم (Surwillo, p 108-111).

اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة REPowerEU وهي خطة تتبع إعلان باريس وتهدف إلى تسريع عملية الانتقال الطاقوي للخروج من التبعية لروسيا، وترتكز هذه الخطة على توفير الطاقة وزيادة فعاليتها مع تنويع الموردين وتعزيز التعاون مع الشركاء في مجال أسواق الغاز، مع تقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية ولتحقيق أهداف هذا المشروع سيكلف الاستثمار 210 مليار يورو إضافية مع حلول سنة 2027 .

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي لأئحة جديدة لتخزين الغاز في يونيو 2022 يلزم الدول الأعضاء بملء مرافق التخزين تحت الأرض قبل شتاء 2023/2022 إلى مستوى 80 ٪ (و 90 ٪ كحد أدنى في السنوات اللاحقة) ومشاركة مخزون

الغاز مع بعضها البعض في حالة نقص الإمدادات أو الاضطرابات (Boehm & Wilson, 2022).

وقد أصبحت توجهات أوروبا في مجال استهلاك الغاز الطبيعي أكثر حذرا بسبب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق الغاز، وتزايد الإعتماد أكثر على الغاز الطبيعي المسال وتم تقليص اعتماد الغاز في الصناعات الثقيلة وتنامي استخدامات الطاقة المتجددة مع تعزيز تدابير كفاءة الطاقة وكل هذه العوامل تبرز وقع الحرب على التجربة الأوروبية في مجال استيراد الغاز الروسي، في حين يمثل التوريد عن طريق الأنابيب السبيل الأمثل لضمان التموين من ناحية الكميات والأسعار لكن المتغيرات الجيوبولتيكية للغاز في المنطقة هي التي تتحكم في آليات وطرق الإمداد (موقع غاز أوتلوك: <https://bit.ly/4bC1HMg>).

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في مقالنا هذا فقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أثرت بالفعل على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي بمختلف فاعليه، وهذا من خلال العناصر الآتية:

- ❖ الحرب الروسية الأوكرانية تمثل مسرحاً لجيوسياسية الإمداد بالطاقة لأوروبا، حيث تمثل روسيا المتعامل الأول في مجال الطاقة وتعد أوكرانيا دول المعبر التي تنقل عبرها نصف صادرات روسيا من الطاقة.
- ❖ الحرب الأوكرانية حدثت بشكل متسارع أربك دول الإتحاد الأوروبي، التي لم تتخذ أي تدابير استباقية فعالة لمواجهة ازمت الطاقة التي يحتمل أن تتجم عن الحرب.
- ❖ إشكالية جدوى العقوبات الموجهة لقطاع الطاقة الروسي، والتي أحدثت نتائج عكسية حيث مع تقليص حصة الإمداد، ومع ذنوب الحرب أثر ذلك أسعار المواد الطاقوية التي شهدت ارتفاعاً مهماً وهو ما دعم مستوى إيرادات روسيا.
- ❖ الحرب الروسية الأوكرانية أعادت ترتيب القوى الدولية، حيث برزت توجهات جديدة في مجال احتمال توسع ضوية حلف الناتو للدول الإسكندنافية، مع سعي روسيا إلى تعزيز التعاون مع دول الجنوب الشرقي (الصين والهند) بعد توتر العلاقات مع أوروبا.
- ❖ القضايا البيئية ستتأثر فعلاً بمخلفات الحرب، من ناحية الالتزام بمجهودات قمم المناخ، بسبب عزل روسيا مما يشكل تحدياً لكل مقترح بشأن المناخ والبيئة.

❖ السياسات التي اعتمدها دول الإتحاد الأوروبي تقتصر على مواجهة الوضع على المدى القصير والمتوسط، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها في سبيل إنتاج الطاقات المتجددة وكسب رهان الانتقال الطاقوي، الذي يتركز أساساً على الاعتماد بشكل كبير على الغاز الطبيعي المستورد أغلبه من روسيا.

❖ تأثر الأمن الطاقوي الأوروبي بالحرب الروسية الأوكرانية، يعد تشكلاً جديداً للنظام الدولي، إذ يبرز ذلك ترسيخ الفكر الواقعي في العلاقات الدولية.

❖ مفهوم الأمن ذي سببي وغير محدد فهو يرتبط بمجال زمكاني ويتعلق بفاعل بعينه يتم تشكيله بناء على تصوره وفقاً للسياسات المحلية والدولية.

في الأخير، يرتبط الأمن الطاقوي الأوروبي بشكل وثيق باستقرار الأوضاع شرق أوروبا، خاصة في ظل التحديات الجيوبوليتيكية التي تعرفها المنطقة وأبرزها العلاقات مع روسيا، إضافة إلى التوجهات الخاصة بالقوى الغربية التي تعمل على تقويض النفوذ الروسي، وبالتالي من الصعب الحديث عن أمن طاقي أوروبي في ظل غياب سياسة طاقوية موحدة وفعالة.

قائمة المراجع:

- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الأدبيات (1-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية – العدد الأول، أكتوبر 2017.
- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الأدبيات (2-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية – العدد الثالث، أكتوبر 2018.
- بالخيريات حوسين، الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية
- مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد 03 المجلد 15، 2022.
- مروان مشرف عموان أ.د فلاح حسن حمادي، الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 (الآثار الاقتصادية والسياسية)، المجلة السياسية الدولية، العدد 45، 2022.
- نورا عبه جي، دور الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية، المعهد المصري للدراسات – الدراسات السياسية، تركيا، 2021.
- أسامة فاروق مخيمر، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 17، جامعة بني سويف، مصر، 2023.

عبد السلام سايعي، شركة غازبروم وتأثيراتها على السياسة الغازية في أوروبا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012.
موقع بي بي سي العربي، <https://bit.ly/4bydnQN>.
موقع الجزيرة، الحرب الروسية الأوكرانية.. مواجهة خمد فتيلها عقدين وأشعلها مجددا التقارب الأوكراني الغربي، تم الإسترداد من <https://bit.ly/4dHzoxH>.
موقع الجزيرة للدراسات، تم الإسترداد من <https://bit.ly/3K13COz>.
موقع الوكالة الدولية للطاقة، تم الإسترداد من <https://bit.ly/44GLrHG>.
موقع جريدة القدس العربي: الأمم المتحدة تحديات الوباء والمناخ والفقر والنزاعات، تم الإسترداد من <https://bit.ly/3wMfAZo>.
موقع غاز أولتوك: <https://bit.ly/4bC1HMg>

- Agnieszka Pikulicka-Wilczewska & Richard Sakwa, Ukraine and Russia People, Politics, Propaganda and Perspectives, E-International Relations, England, 2016.
- Barry Barton, Energy Security: Managing Risk in a Dynamic Legal and Regulatory Environment, published by Oxford University Press, 2004.
- Colin S. Gray, War, peace and international relations: an introduction to strategic history first published 2007 by Routledge – New York.
- Edoisiagbon victor Aikhionbare, War and peace in contemporary international relations an empirical study of the concept of intermediacy in international law and politics by, b.s., m.p.p.a. A dissertation in political science submitted to the graduate faculty of Texas Tech University in partial fulfillment of the requirements for the degree of PhD, may 1991.
- Frédéric Lasserre et Olga Alexeeva, Guerre en Ukraine : Quelles causes ? Quelles conséquences pour les relations Russo-Chinoises ? Bulletin du conseil québécois des études géopolitiques.
- González-De León & Di Scipio-Cimetta, The role of natural gas in today's energy transition, Revista DYNA, 89 (221), 2022.
- International Organization for Migration (IOM), Ukraine crisis 2022-2023: 1 year of response.
- Ioannis E. Kotoulasa & Wolfgang Pusztai, Geopolitics of the war in Ukraine, Foreign Affairs Institute, Athens, 2022.
- Izabela Surwillo, Reflections on the energy crisis in Europe, Big issue
- Jakub M. Godzimirski, European Energy Security in the Wake of the Russia–Ukraine Crisis, No. 27 (63), Strategic file, The polish institute of international affairs, 2014.
- Johan Matheus Gerardus Dennen, On War: Concepts, Definitions, Research Data: a Short Literature Review and Bibliography, Rijksuniversiteit, 2005.
- Kamil Lipiński, Magdalena Maj, Maciej Miniszewski, An EU independent from Russia? Alternative sources of energy commodities, Polish Economic Institute, Warsaw, 2022.

- Lasse Boehm & Alex Wilson, EU energy security and the war in Ukraine: From sprint to marathon, EPRS: European Parliamentary Research Service, 2022.
- Marek Menkiszak, The Russian-Ukrainian War and European Security, fondation pour la recherche scientifique - Paris, 2014.
- Mark Nevitt, Climate Security, Energy Security, and the Russia-Ukraine War, 2022.
- Meister, Stefan; Nič, Milan; Kirova, Iskra; Blockmans, Steven, Russia's War in Ukraine: Rethinking the EU's Eastern Enlargement and Neighborhood Policy, y. (DGAP Report, 1). Berlin: Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik, 2023.
- DASSELEER, Pol-Henry, Enjeux politiques d'un acteur économique dans le secteur énergétique : Gazprom. Les acteurs privés au service d'une vision géopolitique, Bruxelles : Institut Royal Supérieur de Défense, 2009.
- Reghina Dimitrisina, Shaping the European Energy Solidarity - If not now, then when, FES Policy Paper, Belgium, 2022.
- Sylwia Demedziuk, The new dimension of war – The Ukraine conflict, War studies university, Warsaw, Poland.